دور إستراتيجية الاستهلاك المستدام في الحفاظ على الموارد الطبيعية بالجزائر

Sustainable consumption strategy's role in preserving Algeria's natural resources

بالجيلالي خالد[*1]، بالجيلالي محمد[2]

[1] (جامعة تيارت)عضو مخبر التشريعات في حماية النظام البيئي،khaled.beldjilali@univ-tiaret.dz
kbedjillali@yahoo.com-

[2] (جامعة تيارت)عضو مخبر التشريعات في حماية النظام البيئي، mohamed.beldjilaliàuniv-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/12 تاريخ القبول: 2022/03/27 تاريخ النشر: 2022/06/02

ملخص:

يهدف البحث إلى تحديد الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية بالجزائر، ومعرفة مدى مساهمة الاستهلاك المستدام في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتفعيل سياسة الدولة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وذلك للارتباط الوثيق بين الاستهلاك المستدام وحماية البيئة والتنمية المستدامة، خاصة في ظل الاهتمام العالمي بالبحث عن أنماط للإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة كأولوية تنموية، والتحول للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة قصد تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وهو ما انتهجته الجزائر لتنشيط وتنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية لقطاع المحروقات، والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، وخلق الثروة وفرص للعمل والاستثمار بغية تحقيق نمو اقتصادي أخضر ورفاه اجتماعي مستدام يتلاءم مع البيئة. وقد أبرزت الدراسة أن تشجيع الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية يعد من أهم متطلبات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ومن دعائم حوكمة الموارد الطبيعية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يتلاءم مع البيئة يعتمد على أنماط للإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة.

كلمات مفتاحية: استهلاك مستدام، موارد طبيعية، استثمار أخضر، اقتصاد أخضر، طاقات متجددة.

Abstract:

The research aims to identify the sustainable consumption of Algeria's natural resources and its contribution to the preservation of natural resources and to activate the state policy to achieve the dimensions of sustainable development, as a result of the link between sustainable consumption, environmental protection and sustainable development,

[*] **المؤلف المرسل**

especially in light of the global interest in seeking patterns of production and consumption as a development priority, and the shift to investment in the green economy and renewable energies to achieve sustainable economic growth, which Algeria has pursued to stimulate and diversify the national economy and reduce dependency on the hydrocarbon sector, and shift towards a productive economy.

The study highlighted that promoting sustainable consumption of natural resources is a requirement for environmental protection in the context of sustainable development, and a pillar of natural resource governance for sustainable environmentally friendly economic growth based on more sustainable production and consumption patterns.

Keywords: Sustainable consumption, natural resources, green investment, green economy, renewable energies.

1. مقدمة:

تعد قضايا التنمية من أهم الرهانات والتحديات التي أصبحت تؤرق الدول في القرن العشرين، وهو ما يبرر رغبتها في التوجه نحو تبني مفهوم التنمية المستدامة لتحقيق مستقبل مستدام، والاقتناع بضرورة احترام الضوابط البيئية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية، حيث يعد الاستنزاف والاستهلاك غير العقلاني للموارد الطبيعية والبيئية لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أهم أسباب تدهور النظم البيئية والبيولوجية وتراجع حجم الثروات الطبيعية، وأصبح البحث عن مصادر بديلة نظيفة وصديقة للبيئة من الأولويات التنموية.

وما يبرر تبني إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية هو الاهتمام الدولي المتزايد بحماية الموارد الطبيعية والبيئية، والبحث عن آليات بديلة صديقة للبيئة تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي البيئي والاقتناع بحتمية تغيير السلوكات والأنماط الاستهلاكية الحالية، بتبني أنماط للإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة تراعى فيها معايير وضوابط الاستدامة البيئية، وتبعا لذلك أصبح اعتماد إستراتيجيات الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية من أهم الرهانات والتحديات التي تهدف إلى الموازنة بين متطلبات التنمية المستدامة ومقتضيات حماية البيئة، والتغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، من خلال انتهاج أساليب الحوكمة كنظام للإدارة الرشيدة في تسيير الموارد البيئية والطبيعية وحماية النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية والبيولوجية، أو تشجيع على استخدام التكنولوجيا المتطورة النظيفة والصديقة للبيئة في العمليات الاستهلاكية والصناعية والإنتاجية، وكذا التغيير في السلوكات الاستهلاكية للأفراد أو المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدماتية، وخفض حجم النفايات من خلال التحول للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر

والطاقات المتجددة، الذي أصبح مطلبا حقيقيا للتنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية واستدامتها، وكذا تنشيط القطاع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وفي نفس الوقت يحافظ على البيئة ويقلل من المخاطر البيئية والصحية والمناخية، ويخلق مصادر جديدة للثروة ومناصب عمل مؤهلة في مجال الاستثمار الأخضر.

الإشكالية: يثير هذا الموضوع تساؤلا حول مدى مساهمة إستراتيجية الاستهلاك المستدام في تجسيد سياسات الدولة لتحقيق أغراض التنمية المستدامة والحفاظ على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية بالجزائر، والتساؤل كذلك حول دور الاقتصاد الأخضر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية بالجزائر؟وهو أمر يطرح التساؤلات الفرعية التالية: – واقع الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية بالجزائر، وأهم الجهود المبذولة لتجسيد الإستراتيجية لتحقيق التوازن التنموي البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

–مبررات تبني إستراتجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية بالجزائر، نتيجة الارتباط الوثيق بين الاستهلاك المستدام وحماية البيئة والتنمية المستدامة، وأثر الاستهلاك المستدام في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

–مظاهر الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر بالجزائر، ومدى مساهمة ذلك في تحقيق أغراض التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

أهمية البحث: يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة باعتبار أن البحث عن مصادر بديلة نظيفة وصديقة للبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها أصبح من الأولويات التنموية، التي تهدف إلى تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية والبيولوجية للأجيال الحالية والقادمة.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية كمطلب أساسي لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ودعامة حقيقية لتجسيد حوكمة الموارد الطبيعية، وبيان أثر الحوكمة في تفعيل إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، وكذا تحديد العلاقة بين إستراتيجية الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر، إلى جانب عرض أهم التجارب الناجحة للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر في بعض الدول والجزائر، وتحديد دور

إستراتيجية الاقتصاد الأخضر في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر والصعوبات التي تعيق ذلك.

منهجية البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على مجموعة المعلومات والمعطيات والدراسات المختلفة ذات الصلة بموضوعات الاستهلاك المستدام، البيئة، التنمية المستدامة، حوكمة الموارد الطبيعية،الاقتصاد الأخضر، وأهم التجارب الناجحة التي تبنتها الدول الغربية والعربية، وتسليط الضوء على واقع الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية بالجزائر، ودوره في تفعيل السياسة العامة للتنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها، إلى جانب الاعتماد على المنهج المقارن لإثراء هذا الموضوع، وفق الخطة المنهجية التالية:

2. مفهوم إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة

لتحديد مفهوم إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة، يتوجب علينا أولا تحديد مفهوم إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية(1)، ثم تحديد مفهوم التنمية المستدامة(2).

1.2 مفهوم إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية

ومن أجل ذلك سيتم التطرق أولا إلى إعطاء تعريف للاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية(أ)، ثم نشأتها(ب)، وأخيرا عرض أهم أنماط إستراتجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية(ج).

أ-تعريف الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية: تشهد معظم دول العالم اليوم تحديا كبيرا يتعلق بضرورة الموازنة بين متطلبات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية في المجتمع، وبين الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وحماية البيئة، وذلك هو مفهوم التنمية المستدامة(عبد الجليل إبراهيم ونجيب صعب، 2015، ص.10)، حيث يعد الاستهلاك المستدام كمفهوم جديد أحد الأنظمة الإستراتيجية التي توجب انتهاج أساليب الاستهلاك والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة وضمان استدامتها كمطلب رئيسي للحفاظ على الأمن البيئي والغذائي والمعيشي للأفراد(OCDE, 2002, , p19)، وفي نفس الوقت مؤشر حقيقي للإدارة الرشيدة في تسيير وإنتاج واستهلاك الموارد الطبيعية لتلبية حاجات الأجيال الحالية والقادمة (محمد عبد المنعم عبد القادر، 1989، ص.158)، ويرتبط مفهوم الاستهلاك المستدام بتغيير عادات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة(عبد الستار إبراهيم الهيني، 2005، ص.31؛ نذير غنية،

2016، ص31)، التي تعد السبب الحقيقي لتدهور البيئة العالمية وفق ما جاء في الأجندة21لقمة الأرض1991(مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جدول أعمال القرن21).

ولقد عرفته ندوة أوسلو حول الاستهلاك والإنتاج المستدام لعام1994بأنه استخدام الخدمات والمنتجات ذات الصلة بتلبية الحاجات الأساسية للأفراد لتحسين نوعية الحياة وتقليص استخدام الموارد الطبيعية، والتخفيف من المواد السامة والإنبعاثات والنفايات والملوثات طيلة فترة الخدمة المقدمة أو المنتج المعروض للاستهلاك بشكل لا يؤدي إلى التأثير على تلبية حاجات أجيال المستقبل(عبد الجليل إبراهيم ونجيب صعب، 2015، ص.13)،كما أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة(PNUE)لعام1999 بأن الأساليب والمسؤولية والكفاءة في الاستهلاك يعد مؤشرا حقيقيا للاستهلاك المستدام يهدف إلى تحسين نوعية الحياة والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية واستدامتها(Rapport et document n 33. Centre d'analyse stratégique 2011, p 27)، ويعرف مفهوم الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية وفق ما جاء في قاموس التنمية المستدامة لAFNORأنه إستراتيجية التغيير في أنماط الاستهلاك واستغلال الموارد الطبيعية والخدمات لتوفير الحاجات العامة للأفراد، وتحسين نوعية الحياة في المجتمع للأجيال الحالية والقادمة من خلال التغيير في السلوكات الاستهلاكية لتحقيق التنمية المستدامة(Consommation Durable, 2007,p 10).

والملاحظ على المشرع الجزائري في ظل القانون رقم10/03المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أنه اعتبر الاستهلاك المستدام أحد متطلبات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال التأكيد على مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية لتلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية(حسونة عبد الغني، 2014، ص 16).

ب– نشأة الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية:لقد برز مفهوم الاستهلاك المستدام خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية(U.N.C.E.D)في قمة الأرض بريو دي جنيرو عام1992الذي أكد بأن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين السبب الرئيسي للتدهور المستمر للبيئة العالمية(مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جدول أعمال القرن21)، وأكدته القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ عام 2002(WSSD)، أين تناولت خطة جوهانسبورغ للتنفيذ(IPOI)الدعوى للتغيير في الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، وتبني أساليب الاستهلاك والإنتاج المستدام، وتعزيز الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد والنظم البيئية للموازنة بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية(عبد الجليل إبراهيم ونجيب

صعب، 2015، ص.8)، ليتم إطلاق مبادرة عالمية سميت بعملية مراكش عام2003بهدف تعزيز التقدم لتجسيد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، وتطوير الأدوات المساعدة على ذلك بتطبيق برامج ومشاريع في مجالات محددة كتبني الأنماط المستدامة للحياة، وهو ما يعد خطوة حقيقية لدعم وتطبيق البرامج والمشاريع والسياسات الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدام وفقا ما جاء في قمة جوهانسبورغ عام2002(عبد الجليل إبراهيم ونجيب صعب، 2015، ص.9).

وعلى الصعيد العربي، نظم مجلس الوزراء العرب عام2008بالإمارات اجتماعا لخبراء في الاستهلاك والإنتاج المستدام بالتعاون مع منظمات دولية لتحديد الأولويات الإقليمية الرئيسي، وعرض مبادرات حول الاستهلاك والإنتاج المستدام في المنطقة العربية، والدعوة إلى ضبط مسودة إستراتيجية إقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدام في المنطقة العربية بهدف تفعيل آليات الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية المستدامة(الطاقة، المياه، التنمية الريفية والقضاء على الفقر، التعليم، الأنماط المستدامة للحياة والسياحة (عبد الجليل إبراهيم ونجيب صعب، 2015، ص.10)، وهو ما دفع الدول العربية عام2009إلى تبني الإستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدام(SCP)، التي تعد من أهم الاستراتيجيات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية في هذا المجال، وآلية حقيقية لتطبيق برامج الاستهلاك والإنتاج المستدام التي تم إدراجها ضمن وثيقة "المستقبل الذي نريده"في يونيو2013(عبد الجليل إبراهيم ونجيب صعب، 2015، ص.11)، الأمر الذي يمثل تحديا ورهانا حقيقيا لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على النظم البيئية، وهو ما أكد عليه المشرع الجزائري في عدة قوانين.

ج–أنماط الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية: إن اعتماد أنماط جيدة للاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية يقتضي الحفاظ على الموارد الأساسية التي تشمل الغذاء والثروة المائية والطاقة والبيئة، وهو ما يبرر اعتماد الدول إستراتيجية الاستهلاك والإنتاج المستدام للحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية النظام المعيشي والغذائي والبيئي لتحقيق أغراض التنمية المستدامة(عناني بن عيسى، 2003، ص.60)، من خلال تبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام للموارد الطبيعية ورفع كفاءتها، وتحسين نوعية الحياة واستخدام أنماط للاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة، واعتماد نظم زراعية وغذائية مستديمة، والتوجه للاستثمار في المشاريع المستدامة كانتهاج إستراتيجية الاقتصاد الأخضر والاستثمار في مجال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها لاسيما غير المتجددة منها(عناني بن عيسى،

2003، ص.61)، وتبني سياسة الاستثمار الزراعي المستدام لتعزيز نظم غذائية مستدامة وتحسين الأمن الغذائي المستدام.

كما يعد ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة من أهم أنماط الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، وهو ما جعل الدول تعمل على تطوير سياسات استخدام وترشيد المياه للرفع من كفاءة استخدامها، والاعتماد على أساليب جيدة للحفاظ على الموارد المائية وضمان استدامتها كرفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه، تبني تقنيات متطورة لتخزين المياه ووقف النزيف المائي(سامر مخيمر خالد حجازي، 1996، ص.07)؛ ومن جهة ثانية، يعد رفع كفاءة الري وإدخال نظم متطورة في مجال الري آلية حقيقية لتجسيد الاستهلاك الرشيد والمستدام للموارد المائية، كالري بالرش للتحكم في كمية المياه الواردة للنبات بما يتناسب مع قدرة التربة في الاحتفاظ بالماء(محمود فيصل الرفاعي، 1989، ص03)، والري بالتنقيط من خلال تخزين الماء واستخدام مضخات وأنابيب ووحدات التنقيط، ويعد هذا الأسلوب أكثر ملاءمة للنبات ويستهلك طاقة أقل من الري بالرش، فضلا على أنه يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية(سامر مخيمر خالد حجازي، 1996، ص.23).

وتعد إعادة استخدام مياه الصرف ومعالجتها وتحلية مياه البحر، من أنماط الاستهلاك المستدام للموارد المائية، على أن نجاح عملية إعادة استخدام المياه يعتمد على مجموعة من المعايير والضوابط البيئية والزراعية المرتبطة بنوعية أو طبيعة المياه وأغراض إعادة استخدام المياه(سامر مخيمر خالد حجازي، 1996، ص.148)، وهو أمر يتطلب توافر شبكة صرف زراعي جيدة ومتكاملة لمعالجة المياه(محمد صابر محمد، 1990، ص23)، كما يعتبر التشجيع على الاستخدام العقلاني للطاقة من أنماط الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، لأن اعتماد استراتجيات كفاءة الطاقة يعمل على ترشيد استهلاك الطاقة والحفاظ عليها،ويخفف من انبعاث الغازات الدفينة والمسببة للاحتباس الحراري(سعود يوسف العياش، 1998، ص09)، وهو ما يعد من موجبات الاستهلاك المستدام للطاقة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال مراعاة المواصفات والمقاييس والجودة وكفاءة الطاقة وضمان استدامتها (رياض شديد، 1998، ص.18).

2.2 مفهوم التنمية المستدامة

إن تحديد مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم حديث يوجب علينا التطرق أولا تعريف التنمية المستدامة(أ)، وأهدافها(ب)،

أ–تعريف التنمية المستدامة:أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى بروز مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم عالمي جديد، بدء من مؤتمر ستوكهولم لسنة1972الذي اهتم بقضايا البيئة لغياب التنمية والتخطيط البيئيين، وبرز ضمن ما سمي بوثيقة الإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة الصادرة عن الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاؤه(برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية)عام1980، وتضمنه تقرير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة عام1987، ذلك بأن مفهوم التنمية المستدامة يوجب دمج المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما أكده مؤتمر قمة الأرض بريو عام1992بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحاضرة دون أن تعرض للخطر حاجات الأجيال المقبلة(صلاح محمود الحجار،2003، ص.14)، كما تُعرف أيضا بأنها التنمية المتواصلة التي تسعى إلى النمو وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والقادمة دون أن يؤدي ذلك إلى استنزاف أو تدمير الموارد البيئية والطبيعية كليا أو جزئيا(عثمان محمد غنيم، ماجدة أو زنط، 2010، ص.25)، أو هي التنمية المتوازنة التي تفي بحاجات الأجيال الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجياتها(أحمد فرغلي حسن، 2008، ص.18)، أو هي التنمية الشاملة المستديمة التي تراعى فيها الاعتبارات البيئية لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال المقبلة لتلبية احتياجاتها(نهى الخطيب، 2000، ص.220؛ صلاح سليمان، 2008).

ب–أهداف التنمية المستدامة:تعد الاستمرارية والحوكمة في تسيير وإنتاج واستهلاك الموارد الطبيعية من متطلبات التنمية المستدامة، وهو ما يجعل أبعاد التنمية المستدامة في مجموعها كتلة متكاملة، حيث تهدف الأبعاد الاقتصادية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين نوعية المعيشة، واستخدام كل الوسائل والموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والأبعاد الاجتماعية التي تسعى لتحقيق الرفاهية وتلبية المتطلبات الاجتماعية للأفراد، إلى جانب الأبعاد البيئية التي توجب ضرورة مراعاة المتطلبات والاعتبارات البيئية للحفاظ على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في السياسات التنموية، بما يحقق التوازن التنموي البيئي كأساس لتحقيق التنمية المستدامة(عبد الغني حسونة، 2013، ص.23)، وضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية التي من شأنها التقليل من تأثير وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على البيئة(عبد الغني حسونة، 2013، ص.24)، على أن مسألة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة تخضع لمجموعة من المبادئ الأساسية كمبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، مبدأ الاستبدال، مبدأ الإدماج، مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية،

مبدأ الحيطة، مبدأ الملوث الدافع، مبدأ الإعلام والمشاركة، وهو تبناه المشرع الجزائري في القانون رقم10/03الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة(المادة03من القانون رقم10/03، يوليو2003، ج ر العدد43).

3. مبررات تبني إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية وأثر الحوكمة في تفعيلها

في هذا المجال سيتم عرض أهم مبررات تبني إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية(1)، والوقوف على أثر الحوكمة في تفعيل إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة(2).

1.3 مبررات تبني إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

إن ما يبرر تبني إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية هو الاهتمام الدولي المتزايد للموازنة بين ضرورات حماية الموارد الطبيعية والبيئية، ومتطلبات تحقيق أغراض التنمية المستدامة، والاقتناع بحتمية تغيير أنماط الاستهلاك الحالية، السبب الرئيسي في تدهور البيئة وتراجع حجم الموارد الطبيعية والبيئية، بتبني أنماط للاستهلاك مستديمة تراعي ضوابط الاستدامة البيئية، حيث يعد الاستهلاك غير العقلاني للموارد الطبيعية والبيئية لتحقيق أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم عوامل تدهور البيئة وتراجع قدرة الموارد الطبيعية أو ندرتها،بسبب إنتاج واستهلاك الموارد الطبيعية والطاقوية بمستويات كبيرة وعالية بشكل أثر سلبا على النظم البيئية والثروات الطبيعية ويهدد النظام الايكولوجي، وقد أدى الاستهلاك المتزايد والسريع للنفط وإنتاج الورق والألمنيوم إلى زيادة مستويات الإنتاج والاستهلاك في السنوات الأخيرة إلى أضعاف مقارنة بالستينات، حيث بلغ مقدار الإنتاج والاستهلاك العالمي الشامل في عام2001ما يقارب46تريليون دولار في ظل كثافة سكانية عالمية بلغت6.2مليار نسمة(المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 2003)، وهو ما نجم عنه تدهور في الأنظمة البيئية والطبيعية والغذائية وتراجع قدرة الموارد الطبيعية(Rapport et document n 33. Centre d'analyse stratégique 342011, p).

كما أدت السياسات التنموية للبلدان المتقدمة والثورة الصناعية والتطور التكنولوجي، إلى بروز نزعة استهلاكية لا حدود لها لاعتماد أسلوب الإنتاج والاستهلاك الموسع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل أدى إلى تدهور النظم البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل خطير(Rapport et document n 33. Centre d'analyse stratégique 2011,

p.34)، وقد تميز الوضع في الدول النامية بزيادة مستويات الاستهلاك نتيجة الاعتماد على أنماط تقليدية للاستهلاك وزيادة الكثافة السكانية، وتبني سياسات إنتاجية واستهلاكية مضرة بالبيئة كخطوة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، أدى إلى تدهور البيئة وتراجع في كفاءة الموارد الطبيعية(السيد أحمد عبد الخالق، 1996، ص.55)، فضلا على ضغوطات الدول المتقدمة، وارتفاع مستويات الاستهلاك والإنتاج العالمي بسبب غياب العدالة في الحصول على الموارد الطبيعية بين الدول المتقدمة والنامية()(John GAVENTA, 2004,PP.150-159).

وتبعا لذلك أصبح اعتماد إستراتيجيات الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية من أهم الرهانات التي تهدف لإقامة التوازن بين متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقتضيات حماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية، سواء بتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام وجعلها أكثر استدامة، أو تبني أساليب الإدارة الرشيدة للنظم الايكولوجية لزيادة قدرة الموارد الطبيعية والطاقوية والرفع من كفاءتها، أو تشجيع استخدام التكنولوجيا المتطورة النظيفة والصديقة للبيئة في العمليات الاستهلاكية والصناعية والإنتاجية، أو تغيير الأنماط الاستهلاكية للأفراد أو المؤسسات الصناعية، أو التخفيف من حجم النفايات بانتهاج أسلوب إعادة تدوير النفايات في مختلف العمليات الصناعية أو على مستوى الإنتاج والاستهلاك، والتوجه نحو الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية واستدامتها(خالد بالجيلالي، 2020، ص.16).

2.3 أثر الحوكمة في تفعيل إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة: يعد تبني إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية من متطلبات التنمية المستدامة وعامل مهم لتكريس الحوكمة كنظام للإدارة الرشيدة في تسيير الموارد البيئية والطبيعية والحفاظ عليها وضمان استدامتها(38)، بشكل يجعل إستراتجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية آلية حقيقية لتجسيد الحوكمة للحفاظ على الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية واستدامتها، وهو أمر يوجب على الدول جعل الاستهلاك المستدام منهجا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحديد وضبط تدابير وإجراءات أساسية تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والاعتبارات البيئية والموارد الطبيعية المتاحة، بشكل يستلزم وجود نظام للحوكمة قوي يقوم على الشفافية، المساءلة، التوافق، الاستجابة، المشاركة، الاستغلال العقلاني الرشيد للموارد البيئية والطبيعية لتعزيز ودعم أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية،

والتوجه نحو تبني وتعزيز الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتقليل من المخاطر البيئية وتراجع قدرة الموارد الطبيعية وندرتها.

كما يساهم تبني النهج التشاركي عند وضع وتنفيذ السياسات التنموية في تفعيل آليات الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية(محمد حسن الدخيل، 2009، ص.19)، في إطار التخطيط المتكامل لتعميم أساليب الاستهلاك المستدام الذي يعد من عوامل نجاح إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، ومدى إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والقطاعية والخدماتية مع ثقافة المجتمع وسياسة وإمكانيات الدولة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، وهو أمر يوجب إدخال نظم للرقابة وتقييم الكفاءة والجدوى من انتهاج إستراتيجية الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية للحفاظ عليها والرفع من قدرتها لضمان استدامتها، لأن تقييم النتائج المحققة ومدى شموليتها وفاعليتها من شأنه مساعدة الدولة في تفعيل سياسات تنموية أكثر استدامة كانتهاج إستراتجية الاستثمار الأخضر والمشاريع الخضراء(ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، 2009، ص.44)، وأن فعالية إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة، يقتضي توافر منظومة قانونية مُحكمة تنظم وتشجع الاعتماد على أنماط للإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة، كالترخيص للمنتجات التي تزرع بصفة مستدامة، واعتماد ملصقات التصنيف البيئي وملصقات كفاءة الطاقة(الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر السكوا،2011، ص.18).

ومن ناحية ثانية، يعد الاستثمار في العنصر البشري من أهم عوامل نجاح إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، ودوره الفعال لتحقيق تحول نوعي في أنماط الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، وكذا اعتماد نظام تعليمي يدمج اعتبارات الاستدامة والتحسيس بدور الاستهلاك المستدام في كل التخصصات والمستويات التعليمية، أو توفير الإطارات الإدارية والتقنية ذات كفاءة لتنفيذ إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، كما أصبح الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة ضرورة حتمية وعامل مهم لتنفيذ سياسة الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، من خلال الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والمنتجات المستدامة والاستفادة من الخبرات والنماذج الناجحة في هذا المجال، لتحقيق نتائج فعالة من تبني إستراتيجية الاستهلاك المستدام، والاهتمام بالبحوث العلمية في مجال حماية البيئة، المياه، الغذاء، الطاقة والصحة(الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر السكوا،2011، ص.18).

4.الاقتصاد الأخضر دعامة حقيقية لتجسيد إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة

لتحديد ذلك سيتم أولا تحديد مفهوم الاقتصاد الأخضر كآلية حقيقية لتجسيد إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة(1)، ثم تحديد العلاقة بين الاقتصاد الأخضر وإستراتيجية الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية(2)، وعرض أهم التجارب الناجحة للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر كآلية حقيقية للحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة(3).

1.4.مفهوم الاقتصاد الأخضر كآلية حقيقية لتجسيد إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة: يعتبر الاقتصاد الأخضر من الأوجه الجديدة للاقتصاديات الحديثة التي تتبنى أساليب ومقاربات الاقتصاد النظيف كأساس لتحقيق التنمية الخضراء، التي توجب ضرورة تبني إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية واستغلالها بشكل رشيد وأمثل لتحقيق أغراض التنمية المستدامة، حيث ارتبط مفهوم الاقتصاد الأخضر بمفهوم التنمية المستدامة، واهتمام الدول بالبحث عن بدائل لتحقيق التوازن التنموي البيئي وإعادة النظر في السياسات التنموية والاقتصادية السبب الرئيسي لتدهور الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية والتأثير على المناخ(اشيم شتايتر،2011، ص.01)، ويعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP)بأنه أسلوب يهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية، دون تعريض الأجيال المقبلة للمخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية أو استدامتها(CHAPPLE.K November2008.p1)، أو هو اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة والحياة بالتقليل من الانبعاثات الغازية والملوثات، والتوجه نحو الكفاءة في استهلاك الموارد والطاقة، وإنتاج الطاقة النظيفة، وتبني أنماط للإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة وأقل تأثيرا على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية والرفع من كفاءة الموارد واستدامتها) ALLAH-KOUADIO.R et autres, 2015, p73؛ وسيم وجيه الكسان، 2014، ص.07).

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE)بأنه إستراتيجية التحول تهدف إلى تحقيق اقتصاد أكثر استدامة، من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبيئية والبيولوجية، وتحقيق التنمية، والحد من مصادر التلوث المضرة بالنظم البيئية والطبيعية والمناخية، والتقليل من مسببات التدهور البيئي والتغير المناخي(علي عبد الرحمن علي، http://www.ausde.org/?page_id=367:AUSDE)، وتبعا لذلك يمكن القول أن

الاقتصاد الأخضر يعد وسيلة حقيقية للموازنة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقتضيات حماية النظم البيئية، والحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها، حيث يهدف الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق اقتصاد أكثر استدامة، والكفاءة في الموارد، وتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ومواجهة التحديات والمخاطر البيئية، والتحول من سياسة التركيز على الاستغلال غير العقلاني للموارد، وتلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية لتحقيق النمو الاقتصادي، إلى التغيير في أنماط الإنتاج والاستثمار والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والبيئية والبيولوجية والطاقة، وإدارة النفايات والتقليل من الانبعاث الخطرة المضرة بالبيئة والمناخ، والاستثمار في الطاقات المتجددة والمشاريع الخضراء(راضي خنفر عابد، 2014، ص.56).

وهو أمر يجعلنا نتوصل إلى القول بأن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر المستدام، وتحسين نوعية الحياة الاقتصادية وتحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي، وأغراض بيئية تساهم في مواجهة التحديات والمخاطر الايكولوجية والبيئية، وتفعيل إستراتيجية الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد البيئية والطبيعية، والكفاءة في استخدام الموارد الطاقوية والطبيعية،واعتماد التكنولوجيا النظيفة باعتبارها من مقومات الاقتصاد الأخضر كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقتضيات حماية البيئة(حياة برحمون، ص.300).

2.4.العلاقة بين الاقتصاد الأخضر وإستراتيجية الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية

1.2.4.من حيث الأهداف: يشكل يعد تكريس إستراتجية الإنتاج والاستهلاك للموارد الطبيعية وتفعيلها من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، ومن أهم عوامل نجاح الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، بشكل يجعل الترابط والتكامل بين إستراتجية الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر، مطلبا حقيقيا لتحقيق التنمية المستدامة، ومن الحلول البديلة الآمنة التي من شأنها الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها بالاعتماد على أنماط للإنتاج والاستهلاك أنظف وأكثر استدامة، والتقليل من حجم المخاطر البيئية والمناخية والطبيعية والبيولوجية والصحية، وحماية النظم الايكولوجية، ذلك بأن نجاعة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يوجب مراجعة السياسة العامة للتنمية وتبني أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار المستدام، والتركيز على الاستدامة الزراعية والريفية قصد زيادة الموارد، الكفاءة في استخدام الموارد المائية واستدامتها وتحسين جودتها، كفاءة الطاقة، الإدارة الجيدة للنفايات واستغلالها

للتقليل من مخاطر النفايات على البيئة والمناخ والإنسان، واعتماد التكنولوجيا المتطورة النظيفة الصديقة للبيئة(محمد عبد القادر الفقي، 2014، ص.09).

ومما سبق، يمكن القول أن رهانات الاقتصاد الأخضر بتبني مشاريع خضراء يعد إستراتيجية حقيقية لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية واستدامتها، وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة والرفع من كفاءتها، وتشجيع النشاطات الخضراء المستدامة شبه الخالية من الكربون لتحسين نوعية المعيشة وتلبية حاجات الأفراد بسلع وخدمات بيئية، وتحفيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد والتوسيع من مجالات الاستثمار وخلق الثروة؛ ومن ناحية ثانية، تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتلاءم مع البيئة من خلال دعم وتعزيز المشاريع الخضراء كأساس للتنمية الاقتصادية، وتبني مشاريع التصميم والبناء الأخضر المستدام، واعتماد مشاريع إنتاج واستهلاك والاستثمار في الطاقات المتجددة للحفاظ على الطاقة، والاستخدام الرشيد للموارد المائية ورفع قدرتها وكفاءتها، بشكل يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والعيش المستدام(فريدة كافي.لمين هماش، 2017، ص.452).

2.2.4.من حيث التكامل بين إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر: يعد التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وسيلة فعالة للحفاظ على الموارد الطبيعية التي تستند على إستراتيجية الإنتاج والاستهلاك والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية، ومن هنا تبرز أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر خاصة في ظل الطلب المتزايد وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، باعتبارها السبب الرئيسي للتدهور البيئي وتراجع في حجم وقدرة الموارد الطبيعية والبيولوجية وندرتها، وهو ما يجعل الاقتصاد الأخضر ضرورة حتمية وتحدي كبير في القرن الواحد والعشرين، تسعى من خلاله الدول التحول نحو تحقيق اقتصاد أخضر مستدام يتلاءم مع البيئة من شأنه مواجهة ومعالجة أزمات النظام الاقتصادي الحالي، خاصة وأن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، والاعتماد على مختلف مصادر الطاقة الخضراء لتوليد الطاقات المتجددة، والحفاظ على مصادر الطاقة لاسيما غير المتجددة منها، وانتهاج أسلوب الإنتاج والاستهلاك الأخضر يعتمد على الزراعات والسلع والمنتجات العضوية والخدمات البيئية(Crifo ,Michèle, Debonneuil Patricia, 2009 p31)بشكل يؤدي إلى تحقيق التنمية والعيش المستدام، وتقليل المخاطر البيئية والطبيعية والتغيرات المناخية التي مصدرها التلوث، ويحد من استنزاف الموارد الطبيعية بتفعيل آليات الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية والحفاظ عليها، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والطاقوية والبيولوجية، والحفاظ على النظم الايكولوجية بتقليل المخاطر

والانبعاثات الغازية الخطرة على البيئة والطبيعة والمناخ، وكذا تحسين نوعية الحياة وخلق الثروة وفرص للعمل والاستثمار لتحقيق نمو اقتصادي أخضر ورفاه اجتماعي مستدام يتلاءم مع البيئة(وهيبة قحام.سمير شرشرق، 2016، ص.444).

3.4.أهم التجارب الناجحة للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر كآلية حقيقية للحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة:أدى النمو الاقتصادي المتسارع الذي تشهده الدول الصناعية في القرن الواحد والعشرين، وعدم قدرة الدول المنتجة للموارد الطبيعية غير المتجددة كالنفط والغاز تلبية الاحتياجات العالمية للتزود بمصادر الطاقة، دول العالم لاسيما المصنعة منها إلى البحث عن مصادر بديلة نظيفة وصديقة للبيئة من أهم الأولويات التنموية لتحقيق التوازن التنموي البيئي، كالاستثمار المستدام في الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة(بشار حميض، يوليو2011، ص.16)، حيث تبنت بعض الدول سياسة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كمنهج تنموي لتحقيق اقتصاد أخضر مستدام يتلاءم مع البيئة، وتعد الصين من الدول الرائدة في تبني المخطط العالمي للانتعاش والنمو الاقتصادي الأخضر المستدام كبديل حقيقي لمواجهة الأزمات ومخلفات النظام الاقتصادي الحالي، التي بلغت الاستثمارات الخضراء فيها نسبة51%من المخطط العالمي للانتعاش والنمو الاقتصادي الأخضر المستدام المرتكز على الاستثمار في الطاقات المنخفضة الكربون، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة26%لانتهاجها سياسة الاستثمار في الطاقات المتجددة، وفرنسا التي اهتمت بالاستثمارات الخضراء لاسيما في مجال النقل والعمران المستدام،وكوريا الجنوبية بانتهاجها سياسة التصنيع الأخضر، وبريطانيا التي اهتمت بإنتاج الكهرباء بتقنية التوربينات الهوائية(بشار حميض، يوليو2011، ص.17).

1.3.4.أهم التجارب الغربية الناجحة للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر: ولعل من أهم التجارب الغربية الناجحة في مجال إستراتيجية الاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر ما يلي:

–التجربة الألمانية الناجحة في مجال استخدام طاقة الرياح لتوليد الكهرباء: تعتبر الرياح من المصادر الهامة للطاقة المتجددة التي يتم استخدامها لتوليد الطاقة الحرارية والكهربائية، ومن الدول السباقة في إقامة محطات توليد الكهرباء بواسطة طاقة الرياح والرائدة في صناعة التوربينات الهوائية لتوليد وإنتاج الكهرباء الدانمارك والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والهند وإسبانيا(راضي خنفر عابد، 2014، ص.58)، حيث تعد ألمانيا من الدول الرائدة في مجال استغلال طاقة الرياح كمصدر حقيقي للطاقة النظيفة وإستراتيجية جديدة للاقتصاد الأخضر، التي بلغت قدرتها20.6ميغاواط تغطي نسبة15%من

مصادر الطاقة المتجددة المعتمدة على الرياح والشمس والكتل الحيوية، وساهم برنامجي الطاقة المندمجة والمناخ كإستراتيجية لمواجهة التغيرات المناخية لسنة2007، بشكل كبير في تعزيز دور ألمانيا في مجال صناعة الطاقات المتجددة واعتماد تقنية الألواح الضوئية في الاستعمال المنزلي كمطلب للحفاظ على مصادر الطاقة غير المتجددة.

هذا فضلا على دور الاستثمار الأخضر في دعم النمو الاقتصادي وخلق الثروة وتوفير ما يقارب2.5مليون منصب شغل، وتقليل40%من حجم الغازات الدفينة المؤثرة على المناخ والاحتباس الحراري عام2020، وتحقيق نجاعة طاقوية بنسبة3%، وتنمية كفاءة الطاقات المتجددة بمعدل18%من القدرة الإجمالية للطاقة عام 2020، و50%في أفق2050، ورفع حجم النجاعة والإنتاج المشترك من الحرارة والكهرباء إلى25%عام2020، وبذلك أصبحت القطاعات التي تعمل في التكنولوجيا والخدمات والسلع البيئية من القطاعات الاقتصادية الكبرى بألمانيا(راضي خنفر عابد، 2014، ص.58)، كما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة في مجال الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة والطاقة الشمسية، التي بلغت القدرة الإجمالية لإنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية75ميغاواط وبلغت كلفة البرنامج270مليون دولار(الإستراتيجية الوطنية(الفرنسية)للتنمية المستدامة(2010-2013)، www .(developpement–durable.gov.fr/sndd

-**التجربة البرازيلية للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر**: تهدف البرازيل من خلال تبني إستراتيجية الاقتصاد الأخضر التقليل من المتغيرات المناخية التي شهدتها البرازيل نتيجة السياسات الاقتصادية الحالية، والسعي نحو تحقيق نمو وانتعاش اقتصادي أخضر مستدام، من خلال الاهتمام بإعادة استخدام النفايات الصلبة، وإدماج النجاعة الطاقوية في مجالات الصناعة والنقل والتخزين والتعمير والنقل، وتنمية مصادر الطاقة البديلة، حيث تم انجاز أكثر من144محطة كهربائية، محطة هيدروليكية صغيرة للوقود الحيوي، وإنتاج طاقوي يقدر ب3299ميغاواط من الطاقة الهوائية، وتشجيع استخدام الطاقة الحيوية في قطاع النقل، وكذا تنفيذ مخطط إعادة التشجير لمعالجة تراجع الثروة الغابية وفقدانها(فريدة كافي.لمين هماش، 2017، ص.460).

-التجربة الفرنسية للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر: تسعى فرنسا بتبني الاستثمار الأخضر كإستراتيجية وطنية بعد انعقاد مؤتمر غرونيل البيئة، إلى تحسين النجاعة والكفاءة الطاقوية لتحقيق نمو وانتعاش اقتصادي مستدام يتلاءم مع البيئة، وهو ما دفع الدولة لاتخاذ جملة من التعديلات التنموية بدء

من سنة2009، التي مست قطاعات التعمير، والتخطيط، النقل، الطاقة، التنوع البيئي والبيولوجي، الموارد المائية، الزراعة البيولوجية، الصحة والبيئة، إدارة النفايات، الحوكمة، نظم المعلومات والتكوين، أقاليم ما وراء البحار، دعم الأبحاث والدراسات البيئية للحد من المخاطر البيئية المختلفة والتكيف مع التغيرات المناخية، التقليل من مخاطر الغازات الدفينة المضرة بالبيئة والمناخ والمسببة للاحتباس الحراري، وتشجيع الاستهلاك النظيف للتقليل من انبعاث الكربون الخاص بالسيارات، والتوجه نحو تخفيف استهلاك الطاقة في مشاريع التعمير في أفق2050، والاعتماد على الطاقات المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية(محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان ناصف عطية، 2003، ص.82).

وقدرت ميزانية مشروع الاستثمار الأخضر نسبة35%من الميزانية العامة للدولة لتحقيق النمو والانتعاش الاقتصادي وتطوير القطاعات الإستراتيجية القاعدية التي تنتهج إستراتيجية الاقتصاد الأخضر، وبذلك نجحت فرنسا في التحول نحو اعتماد قطاعات أولية في الاقتصاد الأخضر، من خلال الاستثمار الأخضر المستدام في مجال النقل البيئي والعمران المستدام، الاستثمار الأخضر في الطاقات المتجددة وتحقيق النجاعة والكفاءة الطاقوية، الزراعة البيولوجية، دعم وتشجيع المشاريع التنموية النظيفة والصديقة للبيئة واقتصاد الطاقة، حماية التنوع البيولوجي، هذا فضلا على دور الاستثمار الأخضر في إنشاء قطب للشغل والنمو الأخضر وبروز مهن وكفاءات خضراء، وخلق حوالي600.000منصب عمل في عام2020(شكيب بن موسى، http://marocenv.com/425.html).

2.3.4.أهم التجارب العربية للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر

ولعل من أهم التجارب العربية للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر ما يلي:

-إستراتيجية تونس للتحول نحو الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: يعد اهتمام تونس بالاستثمارات الخضراء تجسيدا حقيقيا لتنفيذ إستراتيجية الاقتصاد الأخضر بتونس لتحقيق نمو وانتعاش اقتصادي مستدام، ومن مظاهر ذلك الاستثمار في مجال اقتصاد الموارد المائية وزيادة التمويل المالي لها، بتبني إستراتيجية الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد المائية، واعتماد أنماط مستدامة للري قصد رفع كفاءة استخدام وتوزيع المياه الموجهة للزراعة لتغطية نسبة85%من المساحات المزروعة المروية، وتوفير نسبة80%من المياه الصالحة للشرب في أفق2025، حيث تسعى تونس من خلال ذلك إلى تحقيق استدامة الموارد المائية وزيادة كفاءة استخدامها والحفاظ عليها، واستغلال الموارد المائية المتاحة أحسن استغلال(سليمان البدراني، 2012، ص.88)، كما يعد الاستثمار في مجال الطاقات

المتجددة من أهم مشاريع الاستثمار الأخضر بتونس، التي تهدف إلى زيادة كفاءة وإنتاج الطاقة المعتمدة على طاقة الشمس والرياح والكتلة الحيوية بقدرة إنتاجية تبلغ1.67جيغاواط من الطاقة الشمسية في أفق2030، وهو ما يدخل ضمن أغراض برنامج الإنتاج والاستهلاك الأنظف لعام2010، بهدف تقليص تكلفة الإنتاج، والرفع من كفاءة استخدام الطاقة وخفض استهلاك مصادر الطاقة والمياه والحد من التلوث، والتوجه نحو الاستثمارات الخضراء بإدخال المعايير والمقاييس البيئية العالمية لتحقيق انتعاش ونمو اقتصادي مستدام يتلاءم مع البيئة في تونس، ودعم التجارة التونسية الخارجية(خالد بالجيلالي، 2020، ص.16).

-إستراتيجية الإمارات للتحول نحو الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر المستدام: تعد الإمارات من أكثر الدول العربية استهلاكا للموارد الطبيعية والطاقوية، وأكثرها تأثيرا على المناخ،وهو ما دفع الدولة إلى تبني مبادرات عديدة لمواجهة التحديات البيئية، من خلال انتهاج إستراتيجية الإنتاج والاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، والتحول نحو الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في إطار إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء2012-2021، التي تهدف للتحول نحو الطاقة الخضراء والرفع من كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتشجيع إنتاج السلع والخدمات البيئية والخضراء، إلى جانب تبني إستراتجية الاقتصاد الأخضر في قطاع الصناعة والعمران والنقل المستدام، واعتماد برامج تنقية الهواء الداخلي بالمدن قصد تحقيق بيئة صحية، والعمل على مواجهة المتغيرات المناخية والحد من انبعاث الكربون، وتشجيع الزراعة العضوية والإنتاج والسلع والخدمة البيئية، والحفاظ على التنوع البيولوجي واستدامته، الاستهلاك العقلاني للموارد المائية والطاقة والرفع من كفاءة استخدام الطاقة، الإدارة الرشيدة للنفايات وإعادة تدويرها والاستفادة منها، وتشجيع وتعزيز الاعتماد على التكنولوجيا الخضراء في تنفيذ إستراتجية الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في قطاعات الطاقة، والنقل، العمران، الموارد المائية، النفايات، الصناعة والزراعة(حسين نيفين، 2017، www.economy.gov.ae ، ص.4).

ومن أجل تجسيد إستراتيجية الإنتاج والاستهلاك المستدام للطاقة لتعزيز موارد الطاقة المستدامة،تم اعتماد نظام الشرائح لكفاءة الطاقة،وتأسيس دائرة جديدة لحفظ وكفاءة الطاقة،تصنيف كفاءة الاستخدام عن هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، حظر استيراد المصابيح الكهربائية منخفضة الكفاءة وذات الوهج العالي، تبني معايير بناء خضراء ومستدامة، ترشيد الطاقةDSM، وإطلاق إستراتيجية دبي المتكاملة

للطاقة2030، وإستراتيجية دبي للطاقة النظيفة2050(حسين نيفين، 2017، www.economy.gov.ae ، ص.5)، وبذلك تكون الإمارات حققت أهداف إستراتيجية الاستهلاك المستدام للطاقة بشكل يوفر حوالي7مليار دولار، وخفض20%من البصمة البيئية في أفق2030(حسين نيفين، 2017، www.economy.gov.ae ، ص.7)، وتقليص انبعاثات الكربون في مجال الطاقة، وخفض حجم النفايات بمعدل2.2مليون طن من النفايات في أفق2021، ودعم وتعزيز تقنية إعادة تدوير النفايات واستغلالها، تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والطاقوية والرفع من قدرتها، تشجيع الإنتاج والسلع والخدمات البيئية للمساهمة في زيادة الصادرات الخضراء تقدر ما بين7و13مليار دولار في أفق2030، وخلق أسواق ومناصب عمل خضراء تقدر ب160ألف منصب عمل في أفق2030، وكذا إطلاق برامج توعية وتعليم بيئي، وخلق مهن وكفاءات خضراء، إلى جانب دعم وتشجيع البحوث والدراسات البيئية، واعتماد وسائل التكنولوجيا الأنظف، الإدارة الآمنة للمواد الكيماوية والمخلفات(حسين نيفين، 2017، www.economy.gov.ae ، ص.8).

كما تدخل استدامة الموارد المائية في صميم إستراتيجية النمو ورؤية الإمارات2021(صليحة مازن، 2013، ص.12)، والاعتماد على أحدث التقنيات المبتكرة للحد من استهلاك المياه وخفض التلوث وحماية البيئة، وتبني عدة مبادرات كالإستراتيجية الوطنية للابتكار، برنامج الإمارات لبحوث علوم الاستمطار قصد توسيع نطاق الأمن المائي العالمي وتعزيز المشاركة في زيادة الأمطار بدولة الإمارات، وإطلاق مبادرة مصدر للاختبار والكفاءة في استخدام الطاقة لتحلية مياه البحر، والحصول على موارد المياه المتجددة بتحويل مجاري الأنهار أو إقامة السدود أو برامج لضخ المياه الأرضية، وإقناع الأفراد بتغيير سلوكاتهم تجاه المياه نتيجة الاستخدام غير العقلاني للمياه لزيادة الأمن المائي والغذائي(صليحة مازن، 2013، ص.48).

-مشروع الذهب الأزرق إستراتيجية لبنان للاستثمار الأخضر وضمان الاستدامة المائية: يعبر مشروع الذهب الأزرق في لبنان عن رؤية استشرافية وإرادة وطنية تهدف إلى تأمين قطاع مائي وطني متكامل ومستدام لتغطية العجز في الطلب بالمستقبل ويحقق الاستدامة المائية، ومن أهم أهداف المشروع تحويل المياه من مورد طبيعي إلى مصدر للثروة، والتوجه نحو تعزيز خطة الحكومة بتبني مقاربات الاستدامة في قطاع المياه لزيادة إنتاج المياه وترشيد الطلب عليه، وضمان جودة المياه المعيارية، وتحسين كفاءة الإدارة المائية، وتكثيف عملية التشجير، مع إقامة البنية المؤسساتية والقانونية التي تضمن وتُكَرِّس مبدأ الشفافية والمبادلة

والمشاركة في الحفاظ على الثروة المائية المستدامة، ويكون تطبيق خطة الذهب الأزرق الخماسية في لبنان على المدى القريب يمتد من2015إلى2020، أما المدى المتوسط يمتد من2020إلى2030، ويمتد المدى البعيد إلى ما بعد2030 (خالد بالجيلالي. محمد بالجيلالي، 2019، ص242)، واختيار المنشأة المائية المثلى لتلبية الحاجات العامة من المياه، وإعادة تأهيل شبكات التوزيع المائي لتوفير أكبر قدر من المياه باعتماد مخططات التدوير المائي في كل أقاليم الدولة، أو مخططات لإعادة الشحن بالمياه، واستثمار ينابيع المياه البحرية العذبة، واعتماد أساليب أكثر حداثة في مجال الري والسقي(سليمان البدراني، 2012، ص.88).

5.إستراتيجية الجزائر للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر ودورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة

يعد الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر بالجزائر إستراتيجية حقيقية بديلة تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وخفض التبعية لقطاع المحروقات، وتحقيق نمو وانتعاش اقتصادي مستدام يتلاءم مع البيئة في أفق 2030، يشمل القطاعات الحيوية: الطاقة، النقل، الصناعة، التنمية الفلاحية، العمران، السياحة المستدامة، الموارد المائية، الصيد البحري، الموارد الغابية، تدوير النفايات، ذلك بأن الهدف من تبني إستراتيجية الاستثمار الأخضر هو تنشيط القطاع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحافظ على البيئة ويقلل من المخاطر البيئية والصحية والمناخية، وخلق الثروة ومناصب عمل مؤهلة في مجال الاستثمار الأخضر، حيث يركز المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على الاستثمار الأخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة، والعمل على تحقيق استدامة الموارد المائية، وحماية الأنظمة الايكولوجية، مكافحة التصحر والحفاظ على التربة، إنشاء هيئات عامة تساهم في تجسيد أو مراقبة مدى تنفيذ أهداف إستراتيجية الاقتصاد الأخضر كالمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، المركز الوطني للتدريب البيئي، المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف(سليمان البدراني، 2012، ص.88).

1.5.بعض مظاهر الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر بالجزائر

ما تجب الإشارة إليه أن تطبيقات الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر بالجزائر كثيرة ومتنوعة في العديد من المجالات، وتبعا لذلك سيتم التطرق إلى أهم المظاهر أو التطبيقات على سبيل المثال في ما يلي:

1.1.5إستراتيجية الاستثمار الأخضر في مجال الطاقات المتجددة: يعد الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة من أهم مشاريع الاستثمار الأخضر بالجزائر، التي تهدف إلى زيادة كفاءة وإنتاج الطاقة بالاعتماد على طاقة الشمس والرياح والكتلة الحيوية، حيث بلغت تكاليف تنفيذ برنامج الطاقات المتجددة ما بين80و100مليار دولار في أفق2030، وتهدف الجزائر إلى تطوير وترشيد استهلاك الطاقة، وتحقيق قدرة طاقوية ب2600ميغاواط في أفق2020، و22.000ميغاواط توجه12.000ميغاواط إلى الاستهلاك الوطني وإمكانية تصدير10.000ميغاواط منها، كما تسعى من خلال البرنامج الوطني للاستثمار وتطوير الطاقة الشمسية والهوائية وتبني مشاريع خضراء لإنتاج وتوليد الطاقة والكهرباء للحفاظ على الطاقات غير المتجددة، والرفع من كفاءة استخدام وإنتاج الطاقة التي مصدرها الطاقات المتجددة، وزيادة القدرة الإنتاجية لتغطية40%من الطاقة الكهربائية للمساهمة في تفعيل إستراتجية الإنتاج والاستهلاك المستدام للطاقة وتحقيق تنمية طاقوية مستدامة، وخلق الثروة وفرص العمل تقدر بحوالي200.000منصب شغل، واقتصاد600مليار متر مكعب من الغاز في أفق2030، والمساهمة في إنعاش النمو وتنويع الاقتصاد، وتحقيق الاستدامة البيئية، ورفع معدل الإدماج في الصناعة المحلية بنسبة50% و80% مابين2020 و2030(فاطمة بن يوب. فتيحة بوهرين.سليمة طبايبية، 2019، ص.31).

إلى جانب إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الضوئية بقدرة800ميغاواط ما بين2011و2020، و200ميغاواط سنويا ما بين2021و2030، وتجسيد إستراتيجية الاستثمار الأخضر في مجال الطاقة الحرارية بإنشاء مشروعين قدرته الانتاجية150ميغاواط ما بين2011و2013، وانجاز أربعة مراكز للطاقة الحرارية بقدرة1200ميغاواط خلال عامي2014و2015لتحقيق قدرة إنتاجية لانتاج500و600ميغاواط سنويا ما بين2016و2030، والاستثمار في إنتاج الطاقة الهوائية بانجاز مزرعة الرياح بقدرة إنتاجية بلغت10ميغاواط عام2013، و20ميغاواط في2015، والاهتمام كذلك بإنتاج الطاقة الكهربائية بتقنية التوربينات الهوائية بقدرة إنتاجية قدرها700ميغاواط في أفق2030(فاطمة بن يوب. فتيحة بوهرين. سليمة طبايبية، 2019، ص.32).

2.1.5.مشروع الطاقة الهجينة بحاسي الرمل: يعد المركز الهجينHYBRIDمن المشاريع الهامة للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر المعتمدة على مصادر الطاقة النظيفة(الطاقة الشمسية والغاز)بمنطقة تلغمت المتميزة بقربها من حقل غاز حاسي الرمل وطاقة شمسية هائلة، ويندرج المشروع في إطار تجسيد البرنامج الوطني للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة يهدف إلى إنتاج40%من الطاقة

النظيفة لتوليد الكهرباء في أفق2030، بقدرة إنتاجية تبلغ120ميغاواط من الغاز، و30ميغاواط من الطاقة الشمسية، بما يساهم في خفض انبعاثات الكربون ب33.000طن سنويا، وتوفير حوالي7ملايين متر مكعب سنويا(وهيبة قحام .سمير شرشرق، 2016، ص.451).

3.1.5.مصانع الاسمنت بالمصافي(مرشحات النسيج) والمياه الصالحة للشرب: يعتبر اعتماد نظام تصفية (مرشحات النسيج) لتطوير مصانع الاسمنت من مظاهر التحول نحو الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر بالجزائر، حيث تم إدخال نظام تصفية الكيس في البداية بمصنع الاسمنت الشلف عام2010، وتم تعميمها على عشرة مصانع أخرى للاسمنت، والهدف من ذلك هو حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين والحد من التلوث(وهيبة قحام.سمير شرشرق، 2016، ص.452)،كما يعد الاستثمار في مجال المياه الصالحة للشرب كالاستثمار في مجال سد بني هارون(المجمع الهيروليكي)من المشاريع الكبرى للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر بالجزائر، التي تهدف إلى زيادة قدرة تخزين كميات المياه وتعبئة بحوالي960مليون م3، وتبلغ قدرة تخزين سد وادي العثمانية ب62مليون م3، وسد كدية المدور ب35مليون م3، وسد وركيس ب65مليون م3، حيث يعمل المشروع على توفير المياه الصالحة للشرب لأربعة ملايين نسمة تشمل خمس ولايات(قسنطينة، باتنة، جيجل، أم البواقي، خنشلة)،وسقي أزيد من400.000هكتار من المساحات المروية بسهول التلاغمة، باتنة، الشمرة، عين توتة، أولاد فاضل، الرميلة(وهيبة قحام.سمير شرشرق، 2016، ص.452).

ومن ناحية ثانية يعتبر إنجاز محطات تحلية مياه البحر من المشاريع الإستراتيجية لتحلية مياه البحر لزيادة قدرة مياه الشرب، التي من شأنها إمداد وتعبئة25%على الأقل من المناطق الداخلية والساحلية بمياه الشرب، حيث بلغ حجم الإنتاج اليومي الإجمالي على مستوى تسعة محطات لتحلية المياه31.39hm يوميا، على أن تستغل الموارد المائية المعبئة بالسدود القديمة في مجال الري، أما إستراتجية الدولة في إدارة النفايات ومعالجتها تم تبني1169خطة لإدارة وتسيير النفايات المنزلية، وانجاز120مركز للدفن التقني، و83مفرزة خاصة بالنفايات، حيث يبلغ حجم النفايات سنويا13.5مليون طن، 60% قابلة لإعادة التدوير والاستغلال(غسان سمان، 2000، ص.21)، كما يعد مشروع النقل الهيدروليكي الكبير عين صالح. تمنراست، من أهم مشاريع الاقتصاد الأخضر بالجنوب الجزائري الكبير الرابط بين منطقة البيان بعين صالح ومدينة تمنراست، على امتداد أكثر من644كم بهدف تزويد90.000نسمة من سكان مدينة تمنراست بالمياه الصالحة للشرب بدون انقطاع(رابح هزيلي، 2016، ص.160).

4.1.5. إستراتيجية الجزائر للاستثمار في مجال الاستدامة العمرانية والتحول نحو المدن الذكية المستدامة: تسعى الدولة من خلال تبني إستراتجية التصميم المعماري الحديث إلى الحفاظ على الاستدامة العمرانية التي تعتمد على التصميم البيئي الذكي المستدام في تصميم وانجاز المباني الذكية(خالد بالجيلالي. نور الهدى بالجيلالي، 2020، ص.05)، وتعد إستراتجية إقامة العمارة الخضراء مقياسا للتنمية العمرانية المستدامة التي تهدف إلى الحفاظ على الطاقة، والتكيف مع المناخ والهواء، والتقليل من الاحتياج إلى الوقود الأحفوري، وخفض استهلاك الكهرباء بالاعتماد على الطاقات المتجددة لتوليد الطاقة، وتبني أساليب بناء أكثر حداثة للتقليل من استخدام الموارد، وإعادة تدوير مواد وفضلات وبقايا المباني(خالد بالجيلالي. نور الهدى بالجيلالي، 2020، ص.07)، باعتبار أن التوجه نحو سياسة المدن الجديدة بالجزائر يدخل في إطار تجسيد إستراتيجية الاقتصاد الأخضر ورؤية استشرافية لتحقيق الاستدامة الحضرية والعمرانية والحفاظ على الموارد الطبيعية(القانون رقم02/08المؤرخ في08مايو2002المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، 2002، ج ر العدد34)، وتعزيز البعد البيئي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة(القانون رقم06/06المؤرخ في20فبراير2006المتضمن القانون التوجيهي للمدينة،2006، ج ر العدد15)، وهو أمر نصت عليه عدة قوانين كقانون المدينة الجديدة القانون رقم02/08المؤرخ في08مايو2002المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها(القانون رقم16/08المتضمن القانون التوجيهي الفلاحي المؤرخ في03أوت2008، وكذا القانون25/90المتضمن قانون التوجيه العقاري المؤرخ في18نوفمبر1990المعدل والمتمم، والقانون رقم10/11المؤرخ في22يوليو2011المتعلق بالبلدية، والقانون رقم20/01المؤرخ في12ديسمبر2001المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة)، والقانون رقم06/06المؤرخ في20فبراير2006المتضمن القانون التوجيهي للمدينة(أحمد لكحل، 2015، ص.496)، ومن المدن الجديدة التي تم إنشاؤها بالجزائر: المدينة الجديدة سيدي عبد الله، بوغزول، حاسي مسعود(محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان ناصف عطية، 2003، ص.82).

2.4.دور الاقتصاد الأخضر في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة ومعيقات ذلك: يعد الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر إستراتيجية ناجعة تهدف لتنويع الاقتصاد الوطني وتخفيف التبعية لقطاع المحروقات، والمساهمة في تنشيط القطاع الاقتصادي بالجزائر وتحقيق نمو وانتعاش اقتصادي مستدام يتلاءم مع البيئة، وهو ما يندرج ضمن أهداف المخطط التنموي الخماسي(2019/2015) لنمو الجزائر، بغرض تعزيز أساليب الاستثمار الأخضر في القطاعات الحيوية(الطاقة، النقل، الصناعة، التنمية

الفلاحية، العمران، السياحة المستدامة، الموارد المائية، الصيد البحري، الموارد الغابية، تدوير النفايات)؛ ومن جهة ثانية، يدعم إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية ويحافظ عليها، ويقلل من المخاطر البيئية والصحية والمناخية،وخلق الثروة وفرص عمل، وتحسين نوعية الحياة(محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان ناصف عطية، 2003، ص.82)، وتبعا لذلك تبرز إستراتيجية الاقتصاد الأخضر في المساهمة في تنشيط القطاع الاقتصادي، وتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الفعالية والنمو في القطاعات الحيوية،والتحول نحو قطاعات إنتاجية وبنى تحية مستدامة ومتطورة من شأنها تفعيل الدور التنموي للقطاعات الاقتصادية، ويعد تجسيد مشاريع الاقتصاد الأخضر في قطاع الصناعة لتحقيق نمو صناعي مستدام من أهم الأهداف التنموية لتحقيق استدامة صناعية نظيفة من شأنها خلق سوق وطني ومصدر جديد للثروة وفرص العمل، ويساعد في إنتاج السلع والخدمات البيئية والخضراء، ويعمل على تطوير القطاع الزراعي بالاعتماد على أساليب الاقتصاد الأخضر في مجال الزراعة وتشجيع الزراعة العضوية، واعتماد وسائل تقنية وتكنولوجية صديقة للبيئة في إنتاج وري الزراعة لتحقيق إنتاج زراعي وغذائي مستدام، والمساهمة في خلق ثروة وفرص عمل وتوفير مناخ جيد للاستثمار الزراعي المستدام.

ومن مظاهر النجاعة التنموية لإستراتيجية الاقتصاد الأخضر تنمية قطاعات الخدمات التي تعد مجالا مهما لتحقيق أغراض التنمية المستدامة ودعم الإنتاج والسلع والخدمات البيئية، باعتماد أساليب الاقتصاد الأخضر في قطاع الخدمات، والمساهمة في خلق الثروة وتنويع الاقتصاد الوطني لتحقيق استدامة اقتصادية تتلاءم مع البيئة، لأن تطوير قطاع الخدمات مطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأن70%من الناتج الإجمالي المحلي ومناصب الشغل في الدول المتقدمة من قطاع الخدمات، التي لا تتجاوز نسبة50%بالدول النامية(عبد الرزاق مقري، 2008، ص.245).

ورغم الجهود المبذولة والنتائج المحققة، إلا أنها تبقى بعيدة جدا عن الأهداف الإستراتيجية التي يستهدفها المخطط الوطني لتحقيق النمو والتنمية بالجزائر، حيث تعد أنماط الاستغلال غير العقلاني للثروات الطبيعية من أهم العوامل المعيقة لتفعيل إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، وتجسيد سياسات الاستثمار الأخضر كرهان حقيقي لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب المؤثرات الاجتماعية التي تهدد تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعيق إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، كما يعد الفقر والانفجار السكاني من أخطر الملوثات البيئية التي تهدد البيئة واستدامة عناصرها، وكذا ضعف البنى التحتية القاعدية بسبب الضعف التقني والتكنولوجي في الوحدات الصناعية والإنتاجية لعدم اعتمادها على

التكنولوجيا المتطورة والصديقة للبيئة، فضلا على مشكل التلوث الصناعي خاصة في دول العالم الثالث، وضعف التمويل المخصص لحماية البيئة والاستثمار الأخضر، وضعف الوعي والثقافة البيئية في تلك الدول وعدم اهتمامهم بقضايا البيئة نتيجة التركيز على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية(نادية حمدي صالح، 2003، ص.253)، كما تعد الاعتبارات السياسية على الصعيدين الدولي والوطني، والفراغات القانونية من معيقات تفعيل إستراتيجية الاستهلاك المستدام نتيجة عدم التجانس بين النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة، أو التعارض بينها،أو عدم تطبيقها بشكل فعلي، وكذا ضعف التخطيط والتصميم البيئيين أثر بشكل كبير على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يتلاءم مع البيئة(نادية حمدي صالح، 2003، ص.254).

5. خاتمة: توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية: يعد تشجيع الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية من أهم متطلبات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ومن دعائم حوكمة الموارد الطبيعية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يتلاءم مع البيئة، يعتمد على أنماط للإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة.

أن التوجه للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر بالجزائر إستراتيجية ناجعة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وأسلوب فعال لتنشيط وتنويع الاقتصاد الوطني والتخفيف من التبعية لقطاع المحروقات، وتحسين نوعية الحياة والحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية واستدامتها، وخلق الثروة وفرص للعمل والاستثمار بغية تحقيق نمو اقتصادي أخضر ورفاه اجتماعي مستدام يتلاءم مع البيئة.

أن الاهتمام بالاستثمارات الخضراء هو تجسيد حقيقي للإستراتيجية الوطنية للاستهلاك المستدام والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر بالجزائر، قصد تحقيق نمو وانتعاش اقتصادي مستدام، بشكل يجعل الاستثمار في مجالات الطاقات المتجددة، الموارد المائية، البناء والعمران المستدام من تطبيقات إستراتيجية الاقتصاد الأخضر لتحقيق أغراض التنمية المستدامة والحفاظ على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية واستدامتها.

تساهم إستراتيجية الاقتصاد الأخضر في تنويع وتنشيط القطاع الاقتصادي وتحقيق الفعالية والنمو في القطاعات الحيوية، والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج وبنى تحية مستدامة ومتطورة من شأنها تفعيل الدور التنموي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية، ودعم وتعزيز الإنتاج والسلع والخدمات البيئية.

رغم وجود ترسانة قانونية خاصة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة والنظم الايكولوجية والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر، إلا أن الفراغات القانونية الناجمة عنها أعاقت تفعيل إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، وأفرز عدم التجانس بين تلك النصوص القانونية، أو تعارضها، أو عدم تفعيل أو تطبيق الكثير منها.

رغم تبني أنماط الإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة والتوجه نحو الاستثمار الأخضر لتحقيق نمو اقتصادي أخضر ومستدام، إلا أن غياب التكامل والتنسيق بين مختلف القطاعات والهيئات انعكس سلبا على الأغراض المستهدفة والنتائج المحققة، التي تبقى بعيدة جدا عن الأهداف الإستراتيجية الاستشرافية التي يستهدفها المخطط الوطني لتحقيق النمو والتنمية بالجزائر.

يعد ضعف البنى التحتية للوحدات الصناعية والإنتاجية لعدم الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والصديقة للبيئة، سببا حقيقيا للتلوث والمشاكل والمخاطر البيئية المضرة بالصحة والبيئة، إلى جانب ضعف التمويل المالي المخصص لحماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية وتفعيل المشاريع الخضراء على أوسع نطاق.

أن ضعف الوعي والثقافة البيئية بالجزائر وعدم اهتمام الأفراد بقضايا البيئة وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، وغياب التخطيط والتصميم البيئيين، أثر بشكل كبير على النظم الايكولوجية والموارد الطبيعية واستدامتها.

التوصيات:-ضرورة تطوير البنى التحتية كمطلب رئيسي لتفعيل إستراتيجية الاستهلاك المستدام للموارد الطبيعية، وتشجيع الاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر للحفاظ على الموارد الطبيعية واستدامتها.

-إلزام القطاعات الاقتصادية(الصناعية والإنتاجية، الزراعية، الخدماتية)بمراعاة المتطلبات البيئية، وتشجيعها على التوسع والاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر للحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

- الاعتماد على الموارد الطبيعية المتجددة في عمليات التصنيع والإنتاج حفاظا على الموارد الطبيعية.

-زيادة التمويل المالي لمشاريع الاستثمار الأخضر، وتشجيع البحوث العلمية والبيئية وتعزيز دور المؤسسات البيئية لتنشيط النمو والتقدم الاقتصادي بالجزائر.

-التركيز على التخطيط والتصميم البيئيين وضبط رصيد الموارد الطبيعية، وتشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة للحفاظ على الطاقة، وتشجيع استخدام الطاقة الشمسية في الاستهلاك المنزلي لخفض انبعاثات الكربون.

– الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال الاستهلاك المستدام والاقتصاد الأخضر لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يتلاءم مع البيئة، وتبني أساليب الحوكمة الجيدة في إدارة وتسيير الموارد الطبيعية، واستخدام التكنولوجيا النظيفة المتطورة على أوسع نطاق لتطوير القطاعات الحيوية وجعلها أكثر استدامة.

6. قائمة المراجع:

النصوص القانونية: –القانون رقم08/02المؤرخ في08مايو2002المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، 2002، ج ر العدد34

القانون رقم06/06المؤرخ في20فبراير2006المتضمن القانون التوجيهي للمدينة،2006، ج ر العدد15

–القانون رقم16/08المتضمن القانون التوجيهي الفلاحي المؤرخ في03أوت2008

–القانون25/90المتضمن قانون التوجيه العقاري المؤرخ في18نوفمبر1990المعدل والمتمم

–القانون رقم10/11المؤرخ في22يوليو2011المتعلق بالبلدية

–القانون رقم20/01المؤرخ في12ديسمبر2001المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة

المؤلفات: –أحمد لكحل، 2015، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر.

– عبد الرزاق مقري، 2008، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، ط1، الجزائر.

–نادية حمدي صالح، 2003، الإدارة البيئية(المبادئ والممارسات)، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة.

–وسيم وجيه الكسان، 2014، الاقتصاد الأخضر وآليات تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر، د ن، جامعة عين شمس.

–محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان ناصف عطية، 2003، التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية)، جامعة الإسكندرية، مصر.

– صليحة مازن، يومي11و12سبتمبر2013، ملتقى التأثير المدني"خطة الذهب الأزرق الخماسية، بيروت، لبنان.

– كامل محمد المغربي، 2001، الإدارة البيئية والسياسة العامة، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر، ط1، الأردن

الأطروحات:

–رابح هزيلي، 2016، إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة، دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة02،.

المقالات: -راضي خنفر عابد، (2014)، الاقتصاد البيئي، مجلة أسبوط للدارسات البيئية، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسبوط، العدد39،

-حياة برحمون، الاقتصاد الأخضر(مسار لتحقيق التنمية المستدامة-تجربة الإمارات)، مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد11، العدد 21، 2016.

-محمد عبد القادر الفقي،2014، الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد111.

-فريدة كافي.لمين هماش، ديسمبر2017، الاقتصاد الأخضر كنموذج بديل لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 4.

- وهيبة قحام.سمير شرشرق ديسمبر2016، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل.مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد6.

-بشار حميض، يوليو2011، لاعبون جدد في عالم الطاقة المتجددة، مجلة سياسية اقتصادية إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد11.

-سليمان البدراني، 2012، التخطيط الانمائي والاقتصاد الأخضر في المغرب العربي، تقارير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، مجلة البيئة والتنمية، العدد172.

- فاطمة بن يوب. فتيحة بوهرين. سليمة طبايبية، ديسمبر2019، انجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2، العدد52.

-غسان سمان، المدن العربية ودورها في التنمية المستدامة،مجلة المدينة العربية، الكويت، العدد94، 2000.

المداخلات: -خالد بالجيلالي، يومي03و04فيفري2020، آليات تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة ومقتضيات حماية البيئة، الملتقى الدولي الأول حول البيئة والتنمية المستدامة، جامعة تبسة.

-خالد بالجيلالي. محمد بالجيلالي، ماي2019، مقاربة الديمقراطية التشاركية لتجسيد التنمية المحلية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جماعة تيارت، المجلد4، العدد2.

- خالد بالجيلالي. نور الهدى بالجيلالي يوم03 فيفري2020،، متطلبات تشييد وبناء المدن الجديدة بالجزائر(الواقع والأفاق)، يوم دراسي حول بناء المدن الجزائرية في إطار التنمية المستدامة(الواقع والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت.

مواقع الانترنيت:-علي عبد الرحمن علي(رئيس الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة)الاقتصاد الأخضر، أخذا عن: موقع الإتحاد العربي للتنمية المستدامة

والبيئة AUSDE:367=id_page?/http://www.ausde.org، تاريخ الولوج: 2022/01/07على الساعة19.54

65المصدر، بوابة دولة الأمارات لأهداف التنمية المستدامة، الموقع الالكتروني http://uaesdgs.ae تاريخ التصفح2022/01/12 /01 على الساعة19.30

-الإستراتيجية الوطنية(الفرنسية)للتنمية المستدامة(2010-2013)أخذا عن الموقع الالكتروني: www developpement–durable.gov.fr/sndd اطلع عليه يوم: 2022/01/08على الساعة14.30.

-شكيب بن موسى، الاقتصاد الأخضر في المغرب، تقرير لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المغرب، أخذا عن الموقع الالكتروني http://marocenv.com/425.html اطلع عليه يوم2022/01/08على الساعة10.32.

- مجلة فرانس24 في عددها24، أورده الموقع الالكتروني www.france24.com/ar,04/02/2016/ http://اطلع عليه يوم2022/01/10 الساعة21.18

-حسين نيفين، الأمن المائي في دولة الإمارات العربية المتحدة-إدارة التخطيط ودعم القرار الربع الثاني لعام2017، منشور بالموقع www.economy.gov.ae تاريخ التصفح يوم2022/01/12على الساعة13:18

-Crifo Patricia, Debonneuil Michèle, Gradjean Alain, Novembre 2009,croissance verte, Conseil économique pour le développement durable, .